



برنامج الأمم  
المتحدة للبيئة



مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا

بشأن الزئبق

الاجتماع الثاني

جنيف، ١٩-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل التنظيمية: تنظيم العمل

مذكرة تصورية للاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تقدم، في مرفق هذه المذكرة، مذكرة تصورية بشأن الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في

اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، أعدها رئيس مؤتمر الأطراف.

## مذكرة تصورية أعدها رئيس مؤتمر الأطراف

١- في المذكرة التصورية هذه أود أن أعتنم الفرصة لكي أعرض بعض التوقعات العامة للاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف، الذي سوف أتولى رئاسته. وقد وُضعت هذه التوقعات بالتشاور مع المكتب، ومع المجموعات الإقليمية من خلال المكتب، ويسرني أن أتقاسمها مع جميع أصحاب المصلحة فيما نستعد للاجتماع القادم.

٢- وسيوفر الاجتماع الثاني، الذي يعقد بعد أكثر من ١٢ شهراً من الأول، فرصةً لتعزيز التقدم المحرز في اجتماع العام الماضي، وإحراز المزيد من التقدم بشأن عدد من المسائل الجارية. ومن المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى بذل جهد كبير بشأن المسائل الرئيسية في وضع النظام الداخلي لاجتماعاتنا، التي تنص على أن يعقد الاجتماعان الثاني والثالث، على التوالي، بعد سنة أو سنتين من الاجتماع الأول، وبعد ذلك تعقد اجتماعات عادية مرة كل سنتين.

٣- وفي الاجتماع الأول، اتخذنا قرارات هامة من أجل التنفيذ المتواصل للاتفاقية، بما في ذلك تقديم توجيهات بشأن تشغيل البرنامج الدولي المحدد لدعم بناء القدرات والمساعدة التقنية ومدته واختصاصاته، وتقديم توجيهات إلى مرفق البيئة العالمية بشأن استراتيجيات شاملة وسياسات وأولويات برنامجية، وأهلية الحصول على موارد مالية واستخدامها، من بين أمور أخرى. واتخذت إجراءات إضافية ضرورية على صعيد انتخاب أول أعضاء للجنة التنفيذ والامتثال. وبت مؤتمر الأطراف في مسألة النظام الداخلي والقواعد المالية له ولهيئاته الفرعية، وبقيت المسائل المعلقة فقط التي تُركت بين أقواس معقوفة. واعتمدنا العديد من الوثائق التوجيهية، بما في ذلك فيما يتعلق بمصادر إمدادات الزئبق والتجارة فيه، وكذلك انبعاثات الزئبق، ومرفق البيئة العالمية بصفته كياناً للآلية المالية. كذلك أصدرنا تكاليفات لإنجاز العمل فيما بين الدورات بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك التخزين المؤقت والنفايات، والخطوات اللازمة للتحضير لتقييم الفعالية على النحو المطلوب بموجب المادة ٢٢. وفي الاجتماع الأول، رحب مؤتمر الأطراف أيضاً بالعرض الذي قدمته حكومة سويسرا لاستضافة أمانة الاتفاقية في جنيف، إلى جانب مساهمة سويسرا السنوية البالغة ١ مليون فرنك سويسري بوصفها البلد المضيف، وطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاضطلاع بمهام الأمانة بدايةً من خلال أمانة اتفاقية ميناماتا الموجودة في جنيف. وقرر المؤتمر أيضاً أن يستعرض الترتيبات التنظيمية في اجتماعه الثاني.

٤- وفي الاجتماع المقبل، يتعين إنجاز المزيد من العمل بشأن طائفة من المسائل التي عرضت في الاجتماع الأول، مع مواصلة النظر في المسائل المعلقة التي تشمل النظام الداخلي، والقواعد المالية، ومذكرة التفاهم مع مرفق البيئة العالمية، وبعض الأحكام الخاصة بالبرنامج الدولي المحدد. وستناقش مسألة العمل التقني الجاري، ولا سيما إعداد مبادئ توجيهية بشأن التخزين المؤقت، وتحديد عتبات للنفايات، والعمل على وضع توجيهات بشأن إدارة المواقع الملوثة، بغية مواصلة النظر فيها من جانب مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث. وسيُنظر مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الثاني، أيضاً في تقرير فريق الخبراء المخصص المعني بتقييم الفعالية ويقرر بشأن العمل الإضافي، إن وجد، الضروري لتوفير إطار لتقييم فعالية اتفاقية ميناماتا. وسيُنظر في المعلومات المتعلقة بإطلاقات الزئبق إلى التربة أو المياه وانبعاثات الزئبق من الحرق المكشوف للنفايات، وكذلك المعلومات المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. وسيستعرض مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني، وفقاً للقرار الذي يتخذه الاجتماع الأول، أيضاً الترتيبات التنظيمية للأمانة، وتعديلات الميزانية ذات الصلة، والنظام الداخلي المقترح للجنة التنفيذ والامتثال.

٥- إنني أنظر إلى اجتماعنا الثاني على أنه فرصة ممتازة لتعزيز العمل الذي بدأ، والبناء على التقدم المحرز حتى الآن. وسوف تمنح الإحاطات التقنية المشاركين إمكانية زيادة معارفهم بخصوص مجموعة متنوعة من المواضيع الهامة. وأتوقع أن يكون الاجتماع الثاني بمثابة اجتماع عمل مركز، ولذلك فإنني أشجع جميع الوفود على إجراء مناقشات تمهيدية سابقة له، بما في ذلك مشاورات إقليمية ومناقشات ثنائية. وقد قرر المكتب عدم إنشاء لجنة جامعة في الاجتماع الثاني، وفقاً للممارسة المتبعة في الاتفاقيات الأخرى في مجال المواد الكيميائية والنفايات. وفي الواقع فإن سبب إنشاء اللجنة الجامعة في الاجتماع الأول هو تهيئة مكان - كبديل للجنة تفاوض حكومية دولية - يمكن فيه لغير الأطراف أن تشارك بصورة كاملة في إنجاز الأعمال التي يتعين إنجازها في الاجتماع الأول. أما في الاجتماع الثاني فنحن ندخل في المرحلة العادية من عمر الاتفاقية، ولم نعد بحاجة إلى لجنة جامعة لتقوم بعملنا.

٦- وسيفتتح الاجتماع الثاني في صباح الاثنين ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد الجلسة الافتتاحية سوف تتاح للمجموعات الإقليمية، وكذلك لفرادى الأطراف والمراقبين، عند الطلب، الفرصة للإدلاء ببيانات افتتاحية قصيرة. ويجدونا الأمل في أن نتمكن من الانتقال على وجه السرعة من الجلسة الافتتاحية إلى المناقشات الموضوعية في الجلسة العامة.

٧- وأتوقع أن تعقد مناقشات الأسبوع في جلسة عامة بشكل رئيسي ولكن أيضاً في مجموعات صغيرة حسب الحاجة، ولا سيما لاستخلاص نتائج الاجتماع. إنني أعترم إنهاء المسائل التي لا تتطلب قراراً رسمياً في الجلسة العامة عن طريق موجز، وبيان ذلك في تقرير الاجتماع. أما المسائل التي لا يمكن الوصول إلى اتفاق بشأنها في الجلسة العامة فستحال إلى أفرقة اتصال. ووفق مناقشات المكتب فإنني أعترم إنشاء فريق اتصال معينين بتقييم الفعالية وبالمسائل التقنية والتمويل، وكذلك فريق أو فريقين معينين بالمسائل المؤسسية والمسائل المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك مسائل الأمانة. ويجدوني الأمل في أن نتمكن من إنشاء أفرقة الاتصال الأولى منذ صباح يوم الاثنين من أجل إتاحة أقصى قدر ممكن من الوقت لإنجاز عملها الهام. وسيؤسس أفرقة الاتصال رؤساء مشاركون اعتمروا عند اختيارهم كفالة التمثيل العادل للمجموعات الإقليمية. ونظراً لصغر حجم بعض الوفود فإنه سيجري، قدر المستطاع، التقليل إلى أدنى حد ممكن من عدد الاجتماعات التي تعقد بشكل متزامن.

٨- وآمل بل وأتوقع أنه بحلول نهاية الاجتماع الثاني سيكون لدينا حل لعدد من المسائل المعلقة، بما في ذلك إيجاد حل دائم لترتيبات الأمانة. وأتوقع أن نتمكن من إحراز تقدم جيد بشأن المسائل التقنية، لا سيما تلك التي مكنت فترة تقديم التعليقات الخاصة بها من إيجاد حل للمسائل خلال فترة ما بين الدورات. وإنني أتطلع إلى فرصة العمل معكم جميعاً في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، والمشاركة في المناقشات القوية بروح من التعاون الودي للتأكد من أن اتفاقية ميناماتا بشأن الرئيق تواصل إحراز تقدم صوب تحقيق هدفها الشامل.